صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

# نتائج الاستبيانات حول
# الوضع الإحصائي في الدول العربية

أمانـــة اللجنـــة الفنيـة

اكتوبر 2015

# المحتويات

**مقدمة.....2**

**أوّلاً : البيئة القانونية والمؤسسية لمنتجي الإحصاءات العربية.....3**

**ثانياً: وضعية الإحصاءات في الأجهزة الإحصائية العربية.....14**

**ثالثاً: وضعية الإحصاءات في وزارات المالية في الدول العربية..... 22**

**رابعاً: وضعية الإحصاءات في البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية..... 26**

**خامساً: الاستنتاجات والتوصيات.....31**

**الملاحق..... 38**

ملحق 1 : أهم مواصفات الإحصاءات في الأجهزة الإحصائية العربية

ملحق 2 : أهم مواصفات إحصاءات المالية العامة

ملحق 3 : أهم مواصفات الإحصاءات النقدية

ملحق 4 : أهم مواصفات إحصاءات القطاع الخارجي

## مقدمة :

في إطار مبادرة الاحصاءات العربية "**عربستات**" الهادفة إلى بناء القدرات البشرية والمؤسسية في مجال العمل الإحصائي العربي، يسعى صندوق النقد العربي إلى تعميق معرفته بالوضع الإحصائي في الدول العربية، خاصة بمجالات البيئة القانونية والمؤسسية والمنهجيات الإحصائية المعتمدة في هذه الدول.

أعدّ الصندوق لهذا الغرض ثلاثة استبيانات حول العمل الإحصائي لأهم المؤسسات التي تقوم بإعداد البيانات الاقتصادية والمالية وهي: الأجهزة الإحصائية ووزارات المالية والبنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية. تهدُف الاستبيانات إلى تقييم وضعية الإحصاءات الصادرة عن كل مؤسسة، ومدى تطبيقها للمعايير الدولية في إعداد وتحليل بياناتها وطبيعة التنسيق فيما بينها.

تم إرسال الاستبيانات إلى المؤسسات المعنية في الدول العربية في 25 سبتمبر 2014، حيث استُلِم استبيانات معبأة من قِبل عدّة دول خلال الربع الأخير من عام 2014، وبلغ عددها 37 استبياناً منها 16 من البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية و12 من الأجهزة الإحصائية و9 من وزارات المالية.

تضمَّنت الاستبيانات الثلاثة محوراً مشتركاً يتناول مواصفات البيئة القانونية والمؤسسية، منها تحديث الإطار القانوني وطُرق التنسيق مع باقي منتجي الإحصاءات الأُخرى، ونوعية الموارد المتاحة وعن وجود استراتيجية للنهوض بالمجال الإحصائي.

بالإضافة إلى ذلك، يُغطي استبيان الأجهزة الإحصائية الوطنية العربية طبيعة إعداد ونشر البيانات الصادرة، تحديدًا الحسابات القومية والتضخُّم والمنهجيات المستخدمة في إعدادها، وأهم المسوحات الاقتصادية والاجتماعية التي تقوم بإجرائها. أما استبيان وزارات المالية العربية فيتناول الوضع القائم

لبيانات مالية الحكومة والمنهجيات الدولية المُعتمدة في هذا المجال. في حين، يُغطي استبيان البنوك المركزية العربية طبيعة المنهجيات المستخدمة في إعداد الإحصاءات النقدية وميزان المدفوعات.

نُدرج فيما يلي أهم الاستنتاجات التي تم استقراؤها من الأجوبة على الأسئلة الواردة في الاستبيانات المُستكملة:

**أولاً: مواصفات البيئة القانونية والمؤسسية لمُنتجي الإحصاءات العربية**

**أ. تحديث الإطار القانوني**

يستعرض القسم الأول من البيئة القانونية والمؤسسية أهمية تحديث القوانين المُنظِّمة للعمل الإحصائي في الأجهزة الإحصائية الوطنية ووزارات المالية والبنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية. تهدُف عملية التحديث إلى توفير بيئة مناسبة لتطوير العمل الإحصائي واستيعاب المستجدات وتطبيق أحدث المنهجيات الإحصائية الدولية.

يتضح من خلال دراسة الاستبيانات أن 56.8 في المائة من المؤسسات قامت بتحديث القانون المُنظِّم لعملها، ذلك لمواكبة التطورات في الميادين الاقتصادية والاجتماعية. وبلغت هذه النسبة 68.8 في المائة في البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية و55.6 في المائة في وزارات المالية و41.7 في المائة في الأجهزة الإحصائية ، الشكل (1).

**الشكل (1): تحديث الإطار القانوني للمؤسسات الإحصائية**

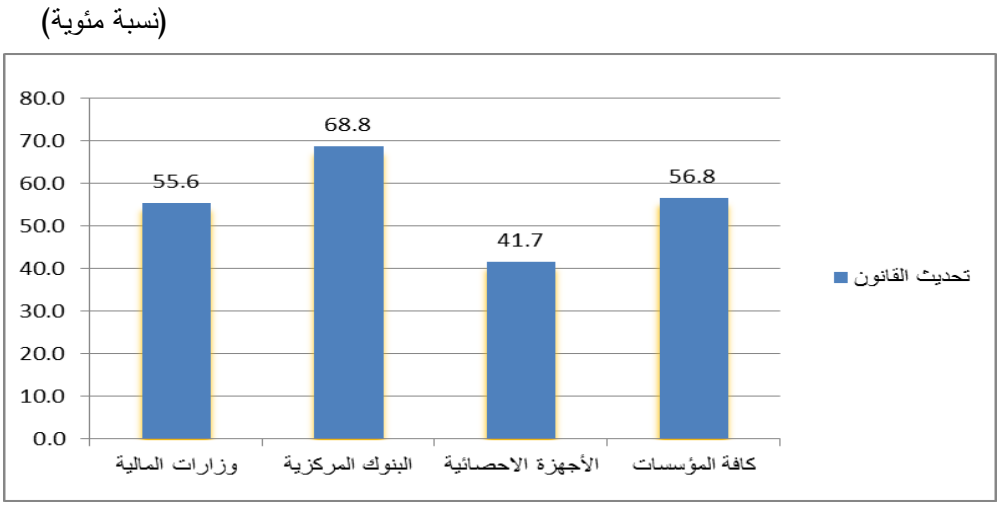


تعكس النتائج الاهتمام الذي توليه البنوك المركزية ووزارات المالية لتحسين البنية التحتية للعمل الإحصائي فيها، الذي قد يُشكِّل جزءاً من تحديث التشريعات التي تحكُم عملها بشكل عام وليس في مجال الإحصاء فقط. في الوقت الذي تحتاج فيه الأجهزة الإحصائية إلى تحديث القوانين المنظمة لعملها، فقد أشارت عدة مؤسسات، التي لم تُحَدِّث إطارها القانوني، إلى قيامها بإعداد مشاريع قوانين في هذا الشأن (البنوك المركزية لتونس والإمارات والأردن ومؤسسة النقد الفلسطينية). كما بيَّن 90 في المائة من المؤسسات بأن لديها استراتيجية للنهوض بالعمل الإحصائي.

**ب. التنسيق بين منتجي الإحصاءات**

تعتمد الأجهزة الإحصائية الوطنية ووزارات المالية والبنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية في إعداد الإحصائيات على بيانات تصدُر عن مجموعة من مؤسسات القطاع العام والخاص، ومؤسسات أخرى غير حكومية. ويُعتبر التنسيق بين منتجي الإحصاءات أمراً ضرورياً في كل دولة لضمان دقة مخرجات العمل الإحصائي بشكل عام.

يركِّز التقرير على المؤسسات السالفة الذكر، حيث تُبيِّن النتائج أن "التنسيق المباشر" هو الوسيلة المعتمدة لدى 44.4 في المائة من المؤسسات، و25 في المائة منها تقوم بالتنسيق عبْرَ لجنة وطنية للإحصاءات، أو مجلس وطني للإحصاء[1]. وبلغت نسبة المؤسسات التي تعتمد المنهجيتين 30.6 في المائة. ويتضح أن البنوك المركزية ووزارات المالية تعتمد التنسيق المباشر، في حين تُفضِّل أجهزة الإحصاء اعتماد المنهجيتان، الشكل (2).

تُعتبر اللجنة الوطنية للإحصاءات، في البلدان العربية التي تعتمدها، مناسبة للقاء والتنسيق المباشر بين منتجي الإحصاءات حيث تختص بدراسة البيانات الصادرة والمنهجيات المعتمدة في إعدادها، ومناقشة مستجدات العمل الإحصائي وخاصة فيما يتعلق باعتماد المعايير الدولية في شتى المنظومات الإحصائية.

**الشكل (2): منهجية التنسيق في الإحصاءات العربية**

(نسبة مئوية)

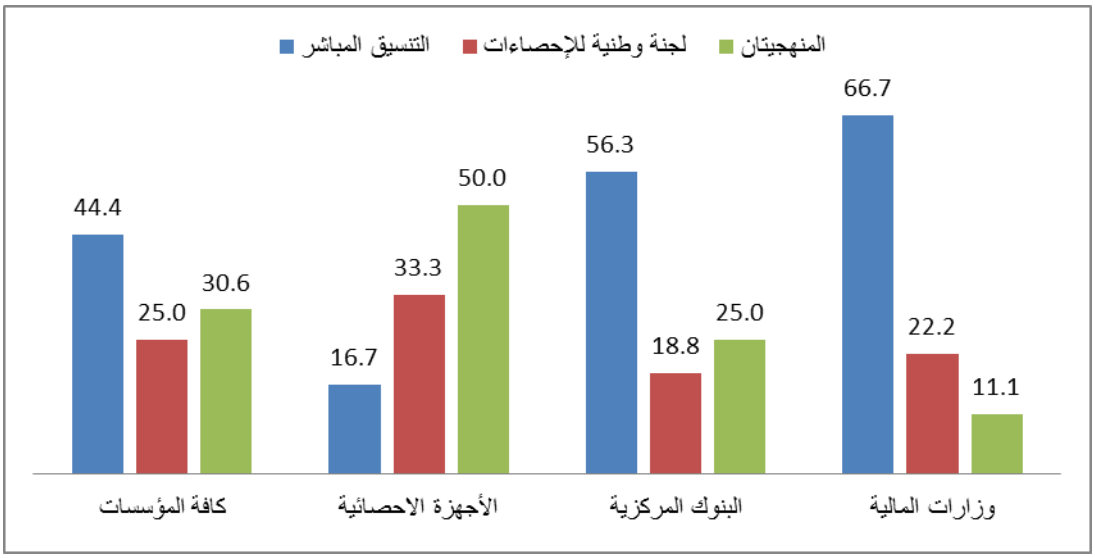


[1] يوجد المجلس الوطني للإحصاء في تونس والجزائر وفلسطين، وفي سلطنة عمان هناك مجلس أعلى للتخطيط.

تلعب **الأجهزة الإحصائية العربية** بحكم مهامها دوراً هاماً في تعزيز التنسيق بين منتجي الإحصاءات. يقوم البعض من هذه الأجهزة بإعداد الدراسات الاقتصادية والمساهمة في التخطيط الاستراتيجي، وتحديداً في مصر والسعودية والمغرب. وفيما يخص الوضعية الإدارية للأجهزة الإحصائية، فإن ثلثها يتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية، ويتبع 41.6 في المائة منها لوزارة التخطيط، في حين يتبع 25 في المائة لمؤسسات أُخرى[2]. وتُشير النتائج إلى أن الأجهزة الإحصائية العربية تتمتع بالقدرة على اعتماد المعايير الدولية في إعداد ونشر البيانات.

**ج. الموارد البشرية والمالية والتجهيزات**

يتطلب العمل الإحصائي مواردا هامة في إعداد المسوحات والدراسات ومواكبة مستجدات التقنيات الإحصائية واعتماد منهجيات ومعايير دولية في هذا المجال. وما تزال بعض المؤسسات الإحصائية تُعاني من عدم كفاية الموارد المالية والبشرية للقيام بمهامها على أكمل وجه. وتبين نتائج الاستبيانات أن 73 في المائة من المؤسسات تتوفر لديها الموارد البشرية اللازمة للقيام بالمهام المنوطة بها، حيث تتوزع هذه النسب كالتالي: 93.8 في المائة من البنوك المركزية و66.7 في المائة من وزارات المالية و50 في المائة فقط من الأجهزة الإحصائية العربية.

أما وضعية **الموارد المالية**، فإن 73 في المائة من المؤسسات تتوفر لديها الموارد التي تُمكّنها من القيام بعملها. إذ وصلت النسبة إلى 93.8 في المائة في البنوك المركزية العربية، وفي حدود 66.7 في المائة في وزارات المالية و50 في المائة في الأجهزة الإحصائية. وفيما يخص **التجهيزات والبرمجيات**، فإن 83.8 في المائة من المؤسسات أكَّدت كفاية التجهيزات والبرمجيات التي تُمكِّنها من

[2] مثلاً، الديوان الوطني للإحصاء بالجزائر تابع لوزارة المالية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والجهاز المركزي للإحصاء في السودان يتبعان رئاسة الوزراء.

القيام بمهامها، حيث تصل نسبتها إلى 93.8 في المائة في البنوك المركزية و83.3 في المائة في الأجهزة الإحصائية و66.7 في المائة في وزارات المالية، الشكل (3).

**الشكل (3): كفاية الموارد في المؤسسات الإحصائية العربية**

(نسبة مئوية)

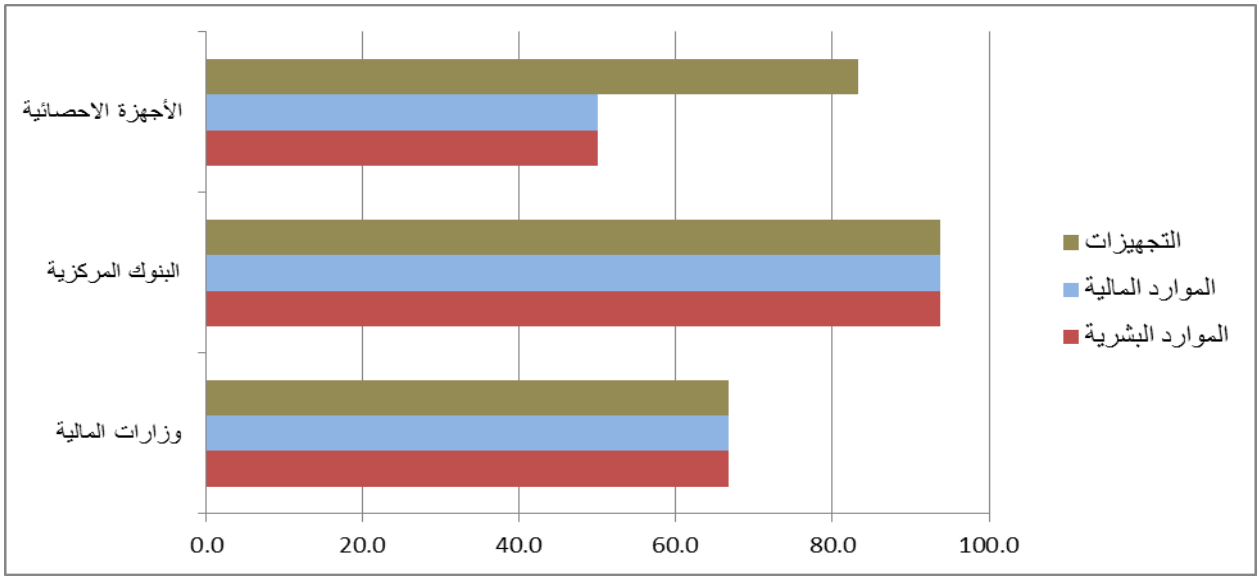


يتضح من خلال هذه النتائج أن هناك أجهزة إحصائية عربية لديها نقصاً ملحوظاً في الموارد البشرية والمالية. كما أن بعض وزارات المالية العربية، ورغم الإمكانيات المتاحة لها، ما تزال تُعاني من قلة التجهيزات والموارد المالية والبشرية. ومن جانب آخر، تميزت البنوك المركزية بوفرة الموارد المعتمدة لمجال الإحصاءات، مما ساهم في تطوير أساليب عملها في مجال السياسة النقدية والإشراف على الأسواق المالية.

**د. تقييم جودة الإحصاءات العربية**

تُمثِّل الإحصاءات عاملاً هاماً في بلورة السياسات الاقتصادية والاجتماعية الملائمة. لذلك فإن توفُّر البيانات ليس الشرط الوحيد في هذا المجال، وإنما مستوى جودة البيانات من خلال اعتماد أُسس موضوعية في إعدادها وتنوّع مصادرها وطريقة نشرها واتِّباع أساليب إحصائية مناسبة في إعدادها.

في هذا السياق، تؤكد نتائج المسح أن 91.9 في المائة من المؤسسات تقوم بإعداد البيانات على أُسس موضوعية وبصفة جيدة[3]، في حين أن 8 في المائة منها فقط تصف جودة الإحصاءات التي تُنتجها بالمتوسطة[4].

من جهة أخرى، فإن حوالي 83.3 في المائة من الأجهزة الإحصائية لديها تنوُّع في مصادر البيانات والأساليب الإحصائية وأساليب النشر، مقابل 68.8 في المائة في البنوك المركزية العربية. وفيما يخص وزارات المالية، فقد بلغت النسبة 66.7 في المائة في تنوع المصادر والأساليب الإحصائية و44.4 في المائة فقط في تنوّع أساليب النشر.

يُلاحظ أن وزارات المالية التي اعتمدت النظام العام لنشر البيانات[5] (GDDS) تُمثِّل 77.8 في المائة، وأتت بمستوى أقل من البنوك المركزية التي بلغت نسبتها 87.5 في المائة في هذا المجال، وجاءت بمستوى أعلى من الأجهزة الإحصائية التي استقرت في حدود 75 في المائة.

[3] علماً أن هذه النسبة وصلت إلى 100 في المائة في الأجهزة الإحصائية.

[4] بعض البنوك المركزية ووزارات المالية، أما الأجهزة الإحصائية فقد عبَّرت جميها عن جودة الإحصاءات، الشكل (4).

[5] الصادر عن صندوق النقد الدولي

وفيما يخص تطبيق النظام الخاص لنشر البيانات (SDDS) الصادر أيضاً عن صندوق النقد الدولي، بلغت النسبة في كل من وزارات المالية والأجهزة الإحصائية التي انضمت إلى هذا النظام 33.3 في المائة، وهي الأردن وتونس وفلسطين ومصر والمغرب، في حين بلغت النسبة 37.5 في المائة في البنوك المركزية، حيث تم إضافة مصرف البحرين المركزي إلى قائمة المؤسسات التي انضمت إلى النظام الخاص لنشر البيانات الإحصائية (SDDS)، الشكل (4).

**الشكل (4): تقييم جودة الإحصاءات**

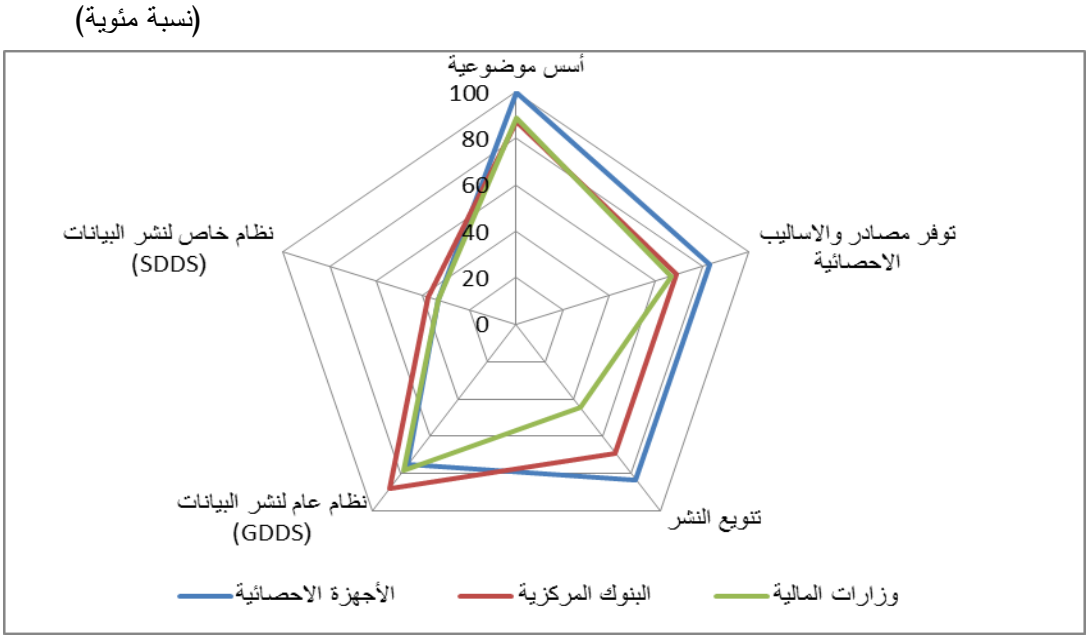


### هـ. التعاون المحلي والدولي في مجال الإحصاءات

تحتاج المؤسسات الإحصائية لتطوير عملها إلى بناء شراكات مع المؤسسات المحلية والعربية والدولية للاستفادة من التجارب الناجحة في مجال الاحصاءات. فعلى المستوى المحلي، حدَّدت المؤسسات الثلاث الجهات التي يتم التعاون معها في الأجهزة الإحصائية والبنوك المركزية ووزارات المالية والقطاعات الحكومية المُنتجة للإحصاءات والقطاع الخاص. عربياً، هناك صندوق النقد العربي ودائرة

الاحصاءات في الجامعة العربية وبعض المؤسسات الأُخرى. ودولياً، هناك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومؤسسات الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)[6].

- **الشراكة على المستوى المحلي**

تُبيِّن الاستبيانات في الدول المشاركة أن جميع البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية لديها شراكات جيدة مع وزارات المالية والأجهزة الإحصائية الوطنية، غير أن 18.8 في المائة منهم وصف هذه الشراكة مع القطاعات الحكومية بالمتوسطة، بالإضافة إلى أن حوالي 19 في المائة اعتبر مستوى الشراكة مع القطاع الخاص ضعيفاً.

فقد بيّنت وزارات المالية بأن لديها شراكة جيدة مع البنوك المركزية في الدول العربية المشاركة ونسبة 77.8 في المائة للشراكة الجيدة مع الأجهزة الإحصائية. في حين وصَفَت 33.3 في المائة من هذه الوزارات الشراكة مع القطاعات الحكومية بالمتوسطة، واعتبرت نسبة 67 في المائة الشراكة مع القطاع الخاص بالمتوسطة أو الضعيفة. وقد أكّدَت الأجهزة الإحصائية أن لديها شراكة جيدة مع البنوك المركزية ووزارات المالية والقطاعات الحكومية الأخرى، غير أن هذه النسبة لا تتعدى 33.3 في المائة في وصف الشراكة مع القطاع الخاص.

- **الشراكة على المستوى العربي والدولي**

فيما يتعلق بالشراكة مع **المنظمات العربية**، فقد بيَن حوالي 90 في المائة من وزارات المالية والبنوك المركزية أن لديها علاقات جيدة مع صندوق النقد العربي، في حين أن 43.8 في المائة من البنوك المركزية و55.6 في المائة من وزارات المالية لديها شراكة جيدة مع دائرة الإحصاءات في الأمانة

[6] OECD : Organization of Economic Cooperation and Development

العامة للدول العربية. كما أن نسبة 75 في المائة من الأجهزة الإحصائية تتعامل بصفة جيدة مع هاتين المنظمتين. كذلك، تتعامل المؤسسات الإحصائية مع أجهزة مجلس التعاون الخليجي والمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية والمركز الإحصائي الخليجي والمعهد العربي للتخطيط واتحاد المصارف العربية.

من جهة الشراكة مع **المنظمات الدولية**، عَّبرت المؤسسات الإحصائية العربية عن الشراكة الجيدة مع صندوق النقد الدولي. بالإضافة إلى ذلك، تتميز جميع الأجهزة الإحصائية بعقد شراكات جيدة مع البنك الدولي ومنظمات الأمم المتحدة، في حين أن نسبة شراكة البنوك المركزية ووزارات المالية لا تتعدى 75 في المائة مع البنك الدولي و55.6 في المائة مع الأمم المتحدة.

**و. برامج تدريبية سنوية في مؤسسات الإحصاءات**

يُعتبر التدريب أحد الركائز الهامة في تقدُّم العمل الإحصائي في البلدان العربية. ويتمحوَر السؤال في الاستبيانات حول وجود برنامج سنوي توفّره المؤسسات الإحصائية لاستفادة كوادرها في مجال الإحصاءات والتقنيات المتعلقة بها. توضِح النتائج أن 64.9 في المائة من هذه المؤسسات لديها برامج تدريبية سنوية في هذا الشأن، حيث بلغت النسبة 68.8 في المائة بالبنوك المركزية و88.9 في المائة في وزارات المالية و50 في المائة فقط في الأجهزة الإحصائية. توفِّر هذه المؤسسات البرامج التدريبية لكوادرها من خلال التعاون مع المنظمات المحلية والاقليمية والدولية.

**ز. استنتاجات حول البيئة القانونية والمؤسسية للإحصاءات العربية**

تفاوتت استفادة المؤسسات الإحصائية العربية من مجهود التحديث والتطوير خلال السنوات الماضية. فإذا كانت البنوك المركزية قد شهِدت تطوراً هاماً في تحديث إطارها القانوني وأساليب عملها لمواجهة التحديات المرتبطة بالاستقلالية في نهج السياسة النقدية ومراقبة المؤسسات

المصرفية، فإن وزارات المالية والأجهزة الإحصائية ما تزال بحاجة إلى المزيد من التطوير في البيئة التشريعية المُنظِّمة لعملها.

على الرغم من وجود إمكانيات تمويلية لدى وزارات المالية، فإن حوالي ثلثها ما يزال يُعاني من عدم كفاية الموارد المالية والبشرية والتجهيزات الموجَّهة لإعداد الإحصاءات، بالتوازي مع طموحات هذه الوزارات في تحديث الإطار القانوني، الذي يؤسِّس لاعتماد المناهج الجديدة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للحكومة، أصبح لزاماً على هذه المؤسسات دعم مجال الإحصاءات لإبراز دور مالية الحكومة في المنظومات الإحصائية الكلية.

وتبقى الأجهزة الإحصائية الأقل استفادة من برامج التحديث بالمقارنة مع ما عرفته المؤسسات الأُخرى، حيث أن هذه الأجهزة تعاني من عدم كفاية الموارد البشرية والمالية، رغم أنها تتميز بجودة إحصاءاتها وبالاعتماد عليها في توفير أساليب العمل الإحصائي ومجال التنسيق وتطبيق المعايير الدولية. كما أنها تحتاج إلى تطوير إطارها القانوني وتنمية علاقاتها مع باقي الشركاء في هذا المجال، مع ضرورة تمكينها من الموارد البشرية والمالية وحثَّها على إعداد برامج تدريبية سنوية، الجدول رقم (1).

## الجدول رقم (1): أهم نتائج البيئة القانونية والمؤسسية

(نسبة مئوية)

| | أجهزة الاحصاء | البنوك المركزية | وزارات المالية | كافة المؤسسات |
|---|---|---|---|---|
| **1. تحديث الإطار القانوني** | 41.7 | 68.8 | 55.6 | **56.8** |
| **2. طرق التنسيق :** | | | | |
| • التنسيق المباشر | 16.7 | 56.3 | 66.7 | **44.4** |
| • لجنة وطنية للإحصاء | 33.3 | 18.8 | 22.2 | **25.0** |
| • المنهجيتان * | 50.0 | 25.0 | 11.1 | **30.6** |
| **3. الموارد (توفر الموارد)** | | | | |
| • الموارد البشرية | 50.0 | 93.8 | 66.7 | **73.0** |
| • الموارد المالية | 50.0 | 93.8 | 66.7 | **73.0** |
| • التجهيزات | 83.3 | 93.8 | 66.7 | **83.8** |
| **4. جودة الإحصاءات** | | | | |
| • اعتماد أسس موضوعية | 100.0 | 87.5 | 88.9 | **91.9** |
| • توفر المصادر والأساليب | 83.8 | 68.8 | 66.7 | **73.0** |
| • تنويع النشر | 83.8 | 68.8 | 44.4 | **67.6** |
| **5. النظام العام لنشر البيانات GDDS** | 75.0 | 87.5 | 77.8 | **81.1** |
| **6. النظام الخاص لنشر البيانات SDDS** | 33.3 | 37.5 | 33.3 | **35.1** |

* اعتماد كل من التنسيق المباشر واللجنة الوطنية الإحصاءات في عملية التنسيق مع باقي منتجي الإحصاءات المحليين.

## ثانياً: وضعية الإحصاءات في الأجهزة الإحصائية العربية

تقوم الأجهزة الإحصائية بإعداد مجموعة من المسوحات والدراسات في جميع القطاعات تُمكّنها من إعداد مؤشرات اقتصادية واجتماعية. كما أنها تستخدم إحصاءات صادرة من قِبل مؤسسات حكومية وخاصة لإعداد هذه المؤشرات. تهدف مبادرة الإحصائية العربية "عربستات"، من خلال هذه الاستبيانات، التعرُّف على أهم مواصفات المنهجيات والأساليب المعتمدة من قبل الأجهزة الإحصائية في إعداد الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية الأُخرى، بالإضافة إلى مستوى تنوُّع المسوحات الإحصائية المُنجزة.

### أ. الحسابات القومية

بلغت نسبة الأجهزة الإحصائية التي تعتمد بصفة كاملة معايير منظومة الحسابات القومية للأمم المتحدة SNA1993 حوالي 50 في المائة من مجموع الأجهزة المشاركة، في حين تقوم معظم الأجهزة باعتماد هذه المنظومة بصفة جزئية، الشكل (5).

تجدُر الإشارة إلى أن تطبيق معايير المنظومة الدولية للحسابات القومية يقتصر في الاستبيان على إعداد الناتج المحلي الإجمالي وتوزيعه حسب بنود الطلب، ولا يشمل جميع متطلبات المنظومة من إعداد مصفوفات تركيبية للحسابات الاقتصادية والمالية وحساب رأس المال. يعزى ذلك إلى أن بعض الأجهزة الإحصائية لا تقوم بإعداد مصفوفة المدخلات والمخرجات. كما أن نصف هذه الأجهزة لا يوجد لديها مصفوفة الحسابات الاقتصادية المندمجة، بالإضافة إلى أن مصفوفة العمليات المالية يتم إعدادها فقط بمراكز الإحصاء في المغرب وتونس. وفيما يخص مصفوفة الحسابات الاجتماعية Social Accounting Matrix، فإن ثلث المراكز الإحصائية العربية فقط تقوم بإعدادها.

وفيما يتعلق بدرجة تطبيق منظومة الحسابات القومية الجديدة SNA2008، فإن 58.3 في المائة من الأجهزة الإحصائية تعتمد معايير هذه المنظومة جزئيا. في حين، تعمل بعض المراكز حالياً على تحضير سنة أساس جديدة للحسابات القومية تتوافق مع توصيات المنظومة الجديدة[7].

ومن جانب آخر، يُعاني قطاع الحسابات القومية في بعض الدول العربية من عدم كفاية الموارد، حيث أن 41.6 في المائة فقط من الأجهزة الإحصائية العربية لديها مستوى جيد في كل من التجهيزات والموارد البشرية والمالية.

وفيما يخص **جودة الإحصاءات**، تقوم هذه المراكز بإصدار الحسابات القومية وفق جدولٍ زمني معلن، كما تقوم بتنويع أساليب النشر وإعداد دليل البيانات الإحصائية. وفي هذا الإطار، يتم إعداد ونشر الحسابات القومية الفصلية (الربعية) من قِبل 66.7 في المائة من الأجهزة الإحصائية العربية، في حين تقوم بعض المراكز بإعداد هذه الحسابات ولا تنشرها.

ويُلاحظ أيضاً أن الحسابات القومية الإقليمية (المحافظات) يتم إعدادها فقط في المغرب والإمارات. وفي مجال الحسابات القومية الفرعية (الحسابات التابعة)، فإن بعض المراكز الإحصائية تعمل على إعداد هذا النوع من الحسابات في بعض القطاعات. وعلى سبيل المثال، يوجد حساب فرعي لقطاع السياحة في تونس والسعودية[8] وسلطنة عُمان وفلسطين ومصر والمغرب. ويقوم مركز الإحصاء في تونس وفلسطين[9] بإعداد حساب فرعي لقطاع البيئة، في حين لدى المغرب مشروعاً قائماً لإعداد هذا الحساب في إطار الحسابات القومية، كما تقوم المراكز الإحصائية في تونس والجزائر وفلسطين بإعداد

[7] الديوان الوطني للإحصائيات بالجزائر والمركز الوطني للإحصاء الموريتاني، وتم البدء في مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات بالسعودية بتطبيق نظام 2008 وفق برنامج زمني محدد.
[8] تقوم بإعداده الهيئة العامة للسياحة والآثار.
[9] يتم إعداد حساب البيئة في فلسطين بصفة جزئية.

حسابات فرعية لقطاع الصحة. ويتم إعداد حساب لقطاع الزراعة في سلطنة عُمان، وحساب لقطاع الاتصالات في مصر، وجزءً من حساب قطاع التعليم في فلسطين.

وللحسابات القومية دوراً هاماً في التحليل الاقتصادي، حيث تُستخدم كإطار محاسبي لإعداد التوقعات الاقتصادية الفصلية والسنوية. ويتضّح من خلال نتائج المسح أن 33.3 في المائة فقط من الأجهزة الإحصائية العربية تقوم بإعداد توقعات للحسابات القومية الفصلية[10]، في حين أن 75 في المائة لديهم توقعات للحسابات القومية السنوية.

تُعتَبر نشرات الحسابات القومية من أهم إصدارات الأجهزة الإحصائية، حيث يتم نشر تقارير سنوية كالآفاق الاقتصادية والنشرات الفصلية. كما يتم إصدار تقارير الحسابات القومية التابعة، ومصفوفات الحسابات القومية.

تواجه الأجهزة الإحصائية العربية عدة تحديات في سرعة الحصول على البيانات الدورية المفصَّلة من مصادرها، وخاصةً من السجلات الإدارية وشركات القطاع الخاص، واختلاف أنظمة قواعد البيانات وضعف الموارد البشرية والخبرات. كما يُشكِّل تمويل المسوحات وإدراك أهمية العمل الإحصائي وقلة الوعي أكبر التحديات أمام تطوير الإحصاءات في الدول العربية غير الخليجية[11].

هناك أيضاً مجموعة من التحديات على المستوى التطبيقي، تتمثَّل في إعداد الأرقام القياسية للتجارة والخدمات والبيانات اللازمة لإعداد ميزان المدفوعات وتصنيف الإنفاق الحكومي حسب دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001. بالإضافة إلى التحضيرات اللازمة لإعداد سنة الأساس للحسابات القومية مع الأخذ بعين الاعتبار توصيات المنظومة الجديدة للحسابات القومية SNA2008.

10 توقعات الناتج المحلي الاجمالي للفصل الجاري والفصل المقبل.

11 قامت دول مجلس التعاون الخليجي بتأسيس مركز الإحصاء الخليجي، لإدراكها أهمية العمل الإحصائي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولمواجهة هذه التحديات، اتخذ بعض الأجهزة الإحصائية العربية مجموعة من التدابير تهدُف إلى رفع مستوى التنسيق بين المؤسسات الإحصائية، وتوفير التمويل لإعداد مسوحات إحصائية جديدة وإعداد إطار للتعاون في الحصول على البيانات بمواعيدها المحددة. ويقدِّم الجدول التالي أهم التدابير المُتخَّذة في هذا المجال:

**الجدول رقم (2): التدابير المُتخذة من قِبل بعض الأجهزة الإحصائية**

| الإمارات | تونس | السعودية | عمان | فلسطين | قطر | ليبيا |
|---|---|---|---|---|---|---|
| تطوير آليات التعاون لتسريع الحصول على البيانات التفصيلية من مصادرها الرسمية<br><br>الاستفادة من التقنيات الحديثة في تجميع البيانات<br><br>استثمار موضوع البيانات الكبيرة | توفير التمويل لأغراض البحوث | رفع مستوى التنسيق<br><br>العمل على إنهاء دليل إحصاءات مالية الحكومة 2001 | فتح التواصل الالكتروني<br><br>ربط المؤسسات بقاعدة بيانات رسمية متعددة المستويات والاستخدامات | تم توقيع مذكرات تفاهم للحصول على البيانات في مواعيدها المحددة<br><br>التنسيق المباشر مع الجهات المصدِّرة للبيانات | توعية الجهات المعنية بأهمية إصدار البيانات في الوقت المحدد<br><br>العمل على بناء القدرات لدى موظفي قسم الحسابات القومية | إجراء مسوحات حول الأنشطة غير المُدرجة<br><br>زيادة التنسيق مع بعض القطاعات<br><br>إصدار القانون الإحصائي وإلزام القطاعات بتطبيقه |

تجدُر الإشارة إلى أن مجموعة من الدول العربية الأخرى قامت بمجهودات قيِّمة في تطوير مهام الحسابات القومية خلال السنوات الماضية سواءً على المستوى المؤسسي أو التقني. حيث عمِلَت على تحديث سنة الأساس للحسابات وما يتطلب من بحوث اقتصادية وقطاعية، واجتهدت بتطبيق معايير

منظومة الحسابات القومية SNA1993. يتعلق الأمر بالأجهزة الإحصائية للمغرب ومصر والجزائر وموريتانيا.

**ب. مميزات الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية الأُخرى**

تقوم الأجهزة الإحصائية العربية بإعداد ونشر مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في مجالات الإنتاج والتجارة والعمالة والديموغرافية وظروف معيشة السكان والأرقام القياسية للأسعار، اعتماداً على مسوحات ميدانية يتم إنجازها وفق معايير دولية.

ومنذ عام 2010، أنجز أكثر من نصف الأجهزة الإحصائية العربية تعداد السكان والمساكن وحوالي 64 في المائة منها قام بإجراء تعداد المنشآت الاقتصادية. وقد واجهت هذه الأجهزة بعض التحديات أهمها، توفير موارد مالية كبيرة في المرحلة التحضيرية تتمثل في التحيين الخرائطي الذي يستمر ما يُقارب العامين قبل تنفيذ عملية التعداد، بالإضافة إلى ضعف تجاوب بعض الشركات والوحدات الانتاجية. فيما يخص المسوحات الدورية، قامت جميع الأجهزة الإحصائية بإعداد الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (قياس التضخم) باعتماد معايير دولية. كما يُلاحظ أن بعض هذه الأجهزة تقوم بإعداد المسح الوطني للقوى العاملة أربع مرات في العام (مصر وتونس والمغرب وقطر) والبعض الآخر، مرتين (الجزائر والسعودية وفلسطين)، في حين تُعدِّه الأجهزة الأُخرى مرة في العام. لذلك يتوجب على بعض الأجهزة العمل على تحديث بياناتها وإعداد المسوحات حول السنة الجارية لتقليص التأخير الحاصل في إعداد مؤشرات سوق العمل.

تقوم جميع الأجهزة الإحصائية بإعداد مسح حول استهلاك الأسر(أو ظروف معيشة السكان)، كما أن 63.6 في المائة من هذه الأجهزة تُنجِز مسح لمستوى الإنتاج، بينما تقوم أجهزة أخرى بإعداده بصفة منتظمة بشكل فصلي، والبعض الآخر يُنجزه كل عام. كما تُعِد هذه الأجهزة مسوحات ديموغرافية، لكن

البعض منها ليس حديثاً. أما فيما يخص **الدراسات حول مستوى الفقر**، هناك 54.5 في المائة من الأجهزة الإحصائية تقوم بهذه الدراسات بالتعاون الفني مع المنظمات الدولية خاصة البنك الدولي، وذلك في إطار تثمين نتائج المسح حول النفقات والمستوى المعيشي للأسر.

يتضّح من الاستبيانات أن الأجهزة الإحصائية العربية تقوم بجهود كبيرة لتغطية جميع مجالات الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية مع حرصها على تطبيق المعايير الدولية، رغم التحديات التي تواجهها كحجم الموارد البشرية والمالية اللازمة لجمع وتحليل البيانات الإحصائية، بالإضافة إلى دورها في تنسيق العمل الإحصائي وما يتطلب من تحديث للاطار القانوني والمؤسسي فيها.

لكن مجموعة من الأجهزة الإحصائية لم تستكمِل تطبيق معايير منظومة الحسابات القومية لعام 1993 بشكل كلي، الأمر الذي لا يمكّنها من الانتقال السلس إلى الاعتماد الكلي على منظومة الحسابات القومية لعام 2008. يعزى ذلك بالأساس إلى الحاجة لتطوير الموارد البشرية وتدعيم الموارد المالية، بالإضافة إلى ضرورة تطوير البنية الإدارية المُكلفة بإعداد الحسابات القومية في بعض الأجهزة الإحصائية المشاركة في الاستبيان. نتيجة لذلك، فقد حالت هذه الظروف دون مشاركة هذه الأجهزة في النظام الخاص لنشر البيانات SDDS بصندوق النقد الدولي، على الرغم من اعتمادها معايير دولية في المسوحات الاقتصادية والإحصائية. يُبيِّن الملحق رقم (1)، أهم مميزات إحصاءات الصادرة عن الأجهزة الإحصائية العربية المُشاركة في الاستبيان.

وفيما يتعلق بمجال بناء القدرات البشرية، فقد عبَّرت بعض الأجهزة الإحصائية العربية عن احتياجاتها لبرامج تدريبية في هذا الشأن. ويبيِّن الجدول رقم (3) أهم الاقتراحات :

**الجدول رقم (3): أهم الاحتياجات التدريبية لبعض الأجهزة الإحصائية**

| الإمارات | تونس | السعودية | فلسطين | قطر | ليبيا | المغرب | موريتانيا |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الهيئات التي لا تهدف للربح<br>الحسابات القومية الفصلية<br>مؤشرات التنمية المستدامة الخاصة بالبيئة | التطبيقات الإحصائية<br>الإسقاطات السكانية<br>المؤشرات الديموغرافية | الحسابات القومية<br>الأرقام القياسية<br>الإحصاءات السكانية والحيوية | ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي حسب الطبعة السادسة BP6<br>العلاقة بين ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي والحسابات المالية وفق نظام الحسابات القومية 2008 | ورش عمل متخصصة في الإحصاء والتخطيط | خبراء متخصصين في مجال الإحصاء التطبيقي في تدريب الموظفين<br>دورات تدريبية في التعامل مع مخرجات بيانات المسوح | الطرق الحديثة لنشر البيانات<br>قواعد المعطيات الإحصائية<br>الإحصاءات الزراعية والصناعية | الإحصاءات البيئية<br>الحسابات القومية<br>الإحصاءات الديموغرافية والاجتماعية |

## ثالثاً: وضعية إحصاءات المالية العامة في الدول العربية

تُعتبر وزارات المالية العربية من المؤسسات الحكومية المنتجة للبيانات الإحصائية. من مهامها إعداد ونشر إحصاءات المالية العامة والتنسيق مع باقي القطاعات في هذا المجال. تبيَّن من خلال الاستبيان أن عدداً من وزارات المالية عمِلت على تحديث الإطار القانوني والمؤسسي ليتلاءم مع متطلبات المنهجيات الجديدة المعتمدة في إعداد وتنفيذ الموازنة. كما تقوم هذه الوزارات بجهود حثيثة لتطوير أساليب إعداد ونشر البيانات الإحصائية. لكن، وعلى الرغم من توفُّر موارد مالية كافية لديها، إلّا أن بعض وزارات المالية العربية[12] لم تقُم بتخصيص الموارد المالية والإمكانات اللازمة لتطوير مجال الإحصاءات المالية.

### أ. منهجية إعداد إحصاءات المالية العامة

تتطلَّب منهجية إعداد إحصاءات المالية العامة الاعتماد على معايير دولية في هذا المجال ارتكازاً على دليل إحصاءات مالية الحكومة الصادر عن صندوق النقد الدولي GFSM[13]. يعتبر هذا الدليل من أهم المعايير العالمية لإحصاءات مالية الحكومة، حيث يُغطي المفاهيم والتعاريف والتصنيفات والقواعد المحاسبية، كما يُقدِّم إطاراً تحليلياً شاملاً يُتيح تلخيص الإحصاءات وعرضها بشكل ملائم للتحليل والتخطيط ووضع السياسات الاقتصادية.

وحسب نتائج الاستبيان، تعتمد نسبة 33.3 في المائة من وزارات المالية دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 1986 بصفة جزئية، باستثناء وزارة المالية التونسية التي تعتمده كلياً، في حين أن 77.8 في المائة من الوزارات تعتمد دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001 بصفة جزئية،

[12] كما جاء في الفصل الأول حول البيئة القانونية والمؤسسية أن ثلث وزارات المالية المشاركة في الاستبيان لا يتوفر لديها الموارد المالية والبشرية والتجهيزات المناسبة لإعداد الإحصاءات.

[13] GFSM : Government Financial Statistics Manual

باستثناء وزارة المالية في الإمارات التي تُطبِّقه كلياً. وتعمل بعض وزارات المالية[14] على استكمال تحديث إطار حسابات الدولة وتفعيل القوانين التنظيمية الجديدة لمالية الحكومة تُمكِنها من التطبيق الكلي لدليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001.

فيما يخص اعتماد الإطار المتوسط المدى للموازنة العامة، أكّد نصف وزارات المالية المشاركة في الاستبيان إنجازها لهذا الاطار حسب معايير دليل إحصاءات مالية الحكومة 2001. من جهة أُخرى، تعتمد البنية الإحصائية لمالية الحكومة والتصنيف القطاعي على هذا الدليل بصفة كلية في الإمارات والأردن، في حين تطبق جزئياً في بعض الدول مثل السعودية والسودان واليمن.

**ب. مواصفات إحصاءات المالية العامة**

فيما يتعلق **بالقواعد المحاسبية** المستخدمة في قيد التدفقات والأرصدة، تُعتمد أسعار السوق بصفة جزئية في تقييم هذا القيد من قبل 44.4 في المائة من وزارات المالية العربية المشاركة في الاستبيان، حيث أنها تُعتمد كلياً في قطر واليمن. يتم القيد على أساس الاستحقاق بصفة جزئية بنسبة 66.7 في المائة من وزارات المالية، ولا يعتمد كليًا من قبل وزارات المالية العربية الأخرى. وتعتمد نسبة 55.6 في المائة من وزارات المالية المناهج وتصفية البيانات على المعايير الدولية بصفة جزئية، في حين يتم اعتمادها كلياً في الإمارات واليمن.

ومن حيث **دقة وموثوقية البيانات**، تقوم 88.9 في المائة من وزارات المالية بجمع البيانات من مصادر موثوقة وبمنهجية تأخذ بعين الاعتبار خصوصية الدولة، غير أن 44.4 في المائة فقط من

[14] وخاصة وزارات المالية في قطر والمغرب.

الوزارات تعتبر أن هذه المصادر توضح التعاريف والمجال والتصنيف القطاعي ووقت القيد. وفي هذا السياق، تعمل جميع الوزارات المالية العربية على تحديث مصادر البيانات التي تستخدمها.

أما في مجال استخدام **التقنيات الإحصائية**، تقوم نسبة 55.6 في المائة من وزارات المالية بتجميع البيانات على أساس الاعتماد كلياً على تقنيات إحصائية في التعامل مع تنوُّع مصادر هذه البيانات. ويعتمد 44.4 في المائة فقط من الوزارات بشكل كلي على تقنيات سليمة في الإجراءات الإحصائية الأُخرى، مثل تصحيح وتحليل البيانات، في حين أن نسبة الاعتماد الجزئي على هذه التقنيات تبلغ 33.3 في المائة و55.5 في المائة على التوالي، الشكل (6).

**الشكل (5): بعض مواصفات إحصاءات مالية الحكومة**

(نسبة مئوية)

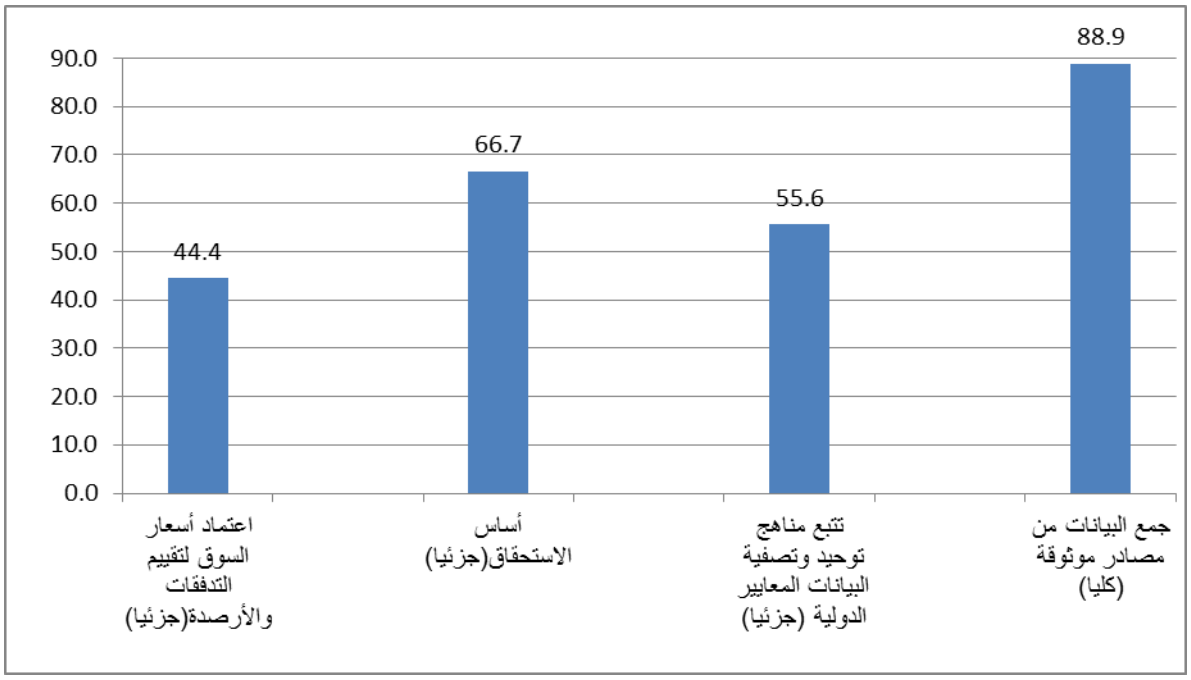

فيما يخص **تقييم وضبط البيانات الوسيطة والمخرجات الإحصائية**، تعمل 88.9 في المائة من وزارات المالية على التحقُّق من أسباب الفروق الإحصائية وعدم دقة المخرجات، كما تقوم أيضاً بإصدار الإحصاءات وفق جدولاً زمنياً معلنا، في حين أن 55.6 في المائة فقط من الوزارات تنشر البيانات بذات الوقت لجميع المستفيدين.

ومن جهة أخرى، تقوم وزارات المالية في الأردن والإمارات والكويت بتوفير دليل إحصائي لجمع البيانات يتضمن إعداد وثائق للمنهجية والمصطلحات والتعاريف والتصنيفات وأساس القيد، حيث تُعتمد معايير دولية في هذا المجال. في حين توفِّر وزارات المالية العربية الأُخرى هذا الدليل بصفة جزئية، الشكل (7).

**الشكل (6): اعتماد كلي لبعض مواصفات إحصاءات مالية الحكومة**

(نسبة مئوية)

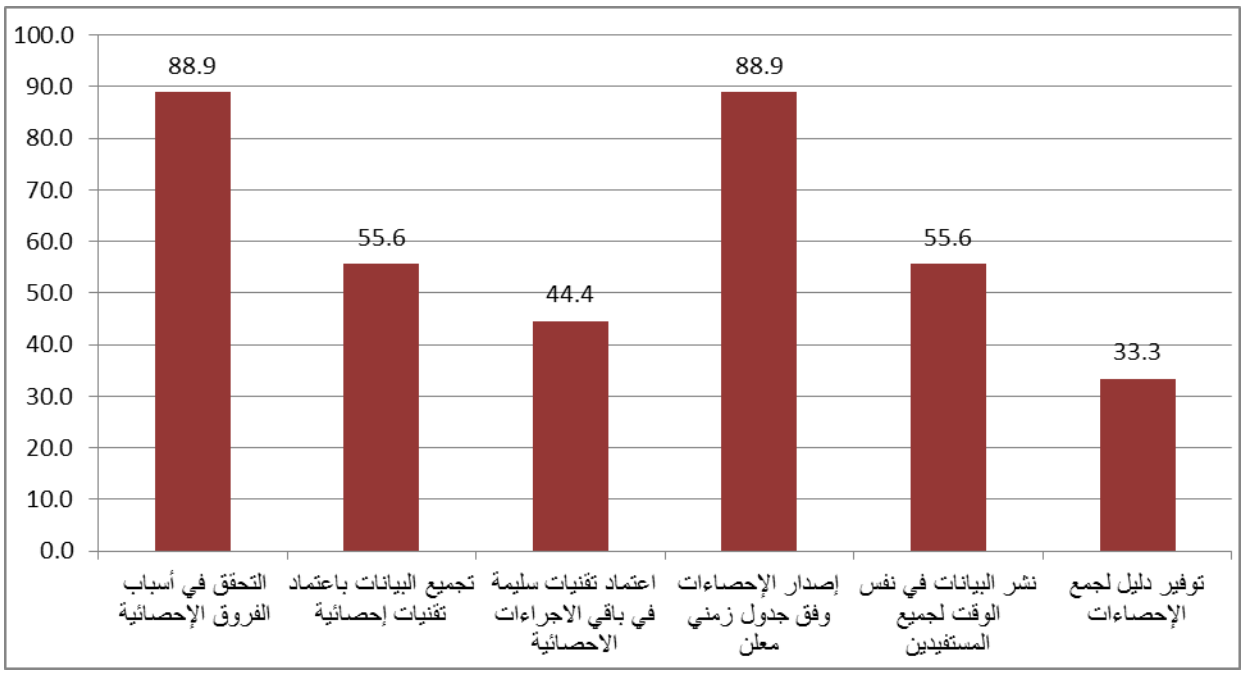

تُبيّن النتائج بأن وزارات المالية العربية، بالرغم من الإمكانيات المتوفرة لديها، ما تزال بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتطوير العمل الإحصائي وتحديث الأساليب والتقنيات المعتمدة في إعداد الإحصاءات الاقتصادية والمالية حسب المعايير الدولية، بشكل خاص في تطبيق معايير دليل مالية الحكومة لعام 2001 واعتماد تقنيات إحصائية في إعداد البيانات مع تنويع أساليب النشر.

إن عملية التنسيق مع منتجي البيانات، خاصة الأجهزة الإحصائية، تُشكِّل أمراً هاماً من حيث توفير إحصاءات عن الوحدات الانتاجية والشركات في جميع القطاعات الاقتصادية، وسوف يُساهم ذلك في تطوير إحصاءات الحسابات القومية ككُل. يُبيَن الملحق رقم (2) أهم مواصفات إحصاءات المالية العامة حسب ردود وزارات المالية العربية المُشاركة في الاستبيان.

يوضح الملحق (2) بأن وزارات المالية أقل اعتماداً للمعايير الدولية من حيث إعداد ونشر الإحصاءات، مقارنة مع الأجهزة الإحصائية والبنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية. ومع الأخذ بعين الاعتبار التوجُّه الجديد، لمعظم وزارات المالية العربية، بالاعتماد على أساليب الشفافية وقياس الأداء في منهجية إعداد وتنفيد الموازنة العامة، فقد أصبح من الضروري بذل المزيد من الجهود لاعتماد دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001، وتطبيق أساليب وتقنيات إحصائية بإعداد البيانات في جميع المراحل.

**رابعاً: وضعية الإحصاءات النقدية والمدفوعات الخارجية في الدول العربية**

تُعتَبر البنوك المركزية ومؤسسات النقد من أهم منتجي الإحصاءات في الدول العربية. تبيَّن من خلال الاستبيان بأن هناك تطوُّراً ملموساً في مجال إعداد ونشر البيانات المالية والنقدية باعتماد معايير دولية، مقارنةً بالمؤسسات الإحصائية الأُخرى. يعزى ذلك إلى الجهود التي بذلتها في تحديث المنظومة

التشريعية وتوفير الموارد المالية والبشرية والتجهيزات اللازمة لتطوير العمل الإحصائي[15].

يُغطي الاستبيان الخاص بالبنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية عدة مواضيع أهمها تطبيق المعايير الدولية، منها دليل الإحصاءات النقدية والمالية ودليل التجميع MFSM[16] لعامي 2000 و2008 ومصادر البيانات ومعايير النشر وفروع المؤسسات وأهم الإصدارات.

**أ. مواصفات الإحصاءات النقدية**

فيما يتعلق باعتماد معايير دولية، يتم تطبيق دليل الإحصاءات النقدية والمالية ودليل التجميع لعام 2000 بنسبة 68.8 في المائة من البنوك المركزية العربية بصفة كلية. ويتم تطبيقه جزئياً في البنوك المركزية في الأردن والعراق واليمن.

يتم تطبيق دليل الإحصاءات النقدية والمالية ودليل التجميع لعام 2008 بصفة كلية في 43.8 في المائة من البنوك المركزية[17]، ويُعتمد هذا الدليل في الإمارات والجزائر وسلطنة عُمان جزئياً. وفي المغرب يتم اعتماد دليل الإحصاءات النقدية والمالية لسنة 2008 كلياً، ولا يتم نشر دليل التجميع. ومن جهة أخرى، تقوم جميع البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية بإعداد الميزانية المُجمَّعة للقطاع المصرفي التي تشمل البنك المركزي ومؤسسات الإيداع الأُخرى. و كذلك يتم إصدار ميزانية مُجمَّعة للمؤسسات المالية الأُخرى في الدول العربية[18].

[15] كما جاء في الفصل الأول حول مواصفات البيئة لقانونية والمؤسسية.

[16] دليل الإحصاءات النقدية والمالية -صندوق النقد الدولي Monetary and Financial Statistics Manual .

[17] يُعتمد هذا الدليل كلياً في البحرين والسعودية وفلسطين والكويت ولبنان.

[18] في دولة قطر، يتم إعداد الميزانية المجمَّعة للبنوك المتخصصة وشركات التمويل وشركات الاستثمار وشركات التأمين الوطنية. وفي المغرب، تُستثنى صناديق التقاعد غير الاجباري.

أكَّدت جميع البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية بأن لديها فروعاً على غرار مؤسسات الإيداع الأُخرى، وأن 50 في المائة من المؤسسات المالية الأُخرى يوجد لديها فروعاً في الأقاليم والمحافظات.

فيما يتعلق **بمصادر البيانات**، تعتمد الإحصاءات النقدية والمالية على مصادر جيدة سواءً على مستوى نشاط البنوك المركزية أو مؤسسات الإيداع. أما في المؤسسات المالية الأُخرى، فإن مصادر بياناتها اعتُبرت جيدة بنسبة 37.5 في المائة من البنوك المركزية. في حين أن جودة هذه المصادر وصِفت بالمتوسطة في 37.5 في المائة من البنوك المركزية، وضعيفة في 18.7 في المائة.

في مجال **نشر البيانات**، تقوم البنوك المركزية العربية بإصدار الإحصاءات وفق جدولاً زمنياً معلناً[19]، كما تقوم جميع هذه المؤسسات بتنويع أساليب النشر، مثل الدخول الإلكتروني، وتقوم معظم المؤسسات بإعداد ونشر دليل البيانات.

ويندرج ضمن أهم إصدارات البنوك المركزية التقرير السنوي والنشرات الشهرية والفصلية التي يتم إعدادها في إطار تتبُّع تنفيذ السياسات النقدية. ويتم إعداد نشرة شهرية للإحصاءات النقدية لمؤسسات الإيداع في الدول العربية. كما يتم إعداد نشرات شهرية أو فصلية للمؤسسات المالية الأخرى. ويقوم بعض البنوك المركزية العربية بإصدار تقرير الاستقرار المالي[20]. ويُلخِّص الملحق رقم (3)، أهم مميزات إحصاءات النقدية حسب الدول العربية المشاركة في الاستبيان.

يتضح من خلال هذه النتائج أن البنوك المركزية في البحرين ولبنان والمغرب وقطر تتميز بمستوى جيد في اعتمادها المعايير والمواصفات اللازمة في هذه الإحصاءات، في حين تحتاج بنوك مركزية أخرى إلى رفع مستوى اعتمادها على المنهجيات والمعايير الدولية في الإحصاءات النقدية.

[19] يتم إعداد الاحصاءات في قطر، وفق جدول زمني معلن داخلياً، وسيكون متاحاً على صفحة المصرف الالكترونية قريباً.

[20] إصدار تقرير حول الاستقرار المالي في الأردن والإمارات والبحرين والسعودية وعُمان والعراق وفلسطين وقطر والكويت والمغرب.

### ب. مواصفات إحصاءات القطاع الخارجي

يندرج إعداد إحصاءات التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي ضمن مهام البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية، بالإضافة إلى تطورات سعر الصرف. تعتمد هذه المؤسسات على معايير دولية في توفير الإحصاءات، خاصة دليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي[21].

في هذا الإطار، يعتمد كل من الأردن وتونس والجزائر وعُمان وفلسطين وقطر والكويت وليبيا ومصر واليمن بشكل كلي على معايير الطبعة الخامسة لميزان المدفوعات في إعداد ونشر إحصاءات القطاع الخارجي. أما العراق والسعودية والكويت ولبنان والمغرب فتعتمد كلياً معايير الطبعة السادسة لميزان المدفوعات، في حين تعتمدها جزئياً الجزائر وعُمان وقطر وليبيا.

من جهة أُخرى، بدأ البنك المركزي التونسي العمل على إعداد البنية الأساسية التي ستمكنه من الانتقال إلى الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات والوضع الاستثماري الدولي، ذلك من خلال تحديث المصطلحات ومصادر البيانات وإصدار القوانين المُنظِّمة لهذا الانتقال. وقدّم صندوق النقد الدولي مساعدة فنية لدائرة ميزان المدفوعات شملت العمل على توضيح أعمق لبعض المصطلحات وتقديم بعض المقترحات فيما يتعلق بتنويع مصادر المعلومات كالمسوحات في الخدمات والاستثمار. وفي الجزائر، من المنتظر الانتقال إلى الطبعة السادسة كلياً خلال هذه السنة، حيث سيتم نشر إحصاءات ميزان المدفوعات حسب هذه الطبعة في أواخر عام 2015. وفي قطر، سيتم نشر ميزان المدفوعات جزئياً وفق الطبعة السادسة، بينما يتم نشره حسب هذه الطبعة كلياً في إحصاءات صندوق النقد الدولي. وبدأ البنك المركزي في مصر بالخطوات الأولى في إعداد ميزان المدفوعات وفقاً للطبعة السادسة.

[21] BPM-Balance of Payements Manual

تعتمد البنية الإحصائية والتصنيف القطاعي لميزان المدفوعات كلياً على معايير الطبعة الخامسة في معظم الدول العربية، في حين أصبح العراق يعتمد كلياً البنية والتصنيف القطاعي وفقاً للطبعة السادسة، إلى جانب السعودية والكويت ولبنان والمغرب.

وفيما يتعلق بالقواعد المحاسبية المُستخدمة في القيد، تعتمد 75 في المائة من البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية كلياً أسعار السوق لتقييم التدفقات والأرصدة. يتم القيد على أساس الاستحقاق كلياً في الأردن والبحرين والجزائر وفلسطين وقطر ولبنان وليبيا، في حين يتم تطبيقه جزئياً في بقية الدول. وفيما يخص مناهج توحيد وتصفية البيانات، تقوم معظم البنوك المركزية باعتماد معايير دولية بصفة كلية.

تقوم البنوك المركزية بإنجاز عملية إعداد **الوضع الاستثماري الدولي** (IIP)[22] بصفة كلية في الدول العربية باستثناء دولة فلسطين، حيث تتعاون مؤسسة النقد مع جهاز الاحصاء بإعداده. وفي دولة الإمارات، يقوم المركز الوطني للإحصاء بإعداد الوضع الاستثماري الدولي بصفة كلية، وكذلك يتم إنجازه كلياً بمكتب الصرف في المغرب[23].

وفي مجال دقة وموثوقية البيانات، تقوم 81.2 في المائة من البنوك المركزية العربية بجمع البيانات من مصادر موثوقة وبمنهجية تأخذ بعين الاعتبار خصوصية الدولة. من جهة أخرى، تعتبر 90 في المائة من البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية أن مصدر البيانات يوضح التعاريف والمجال والتصنيف القطاعي ووقت القيد بصفة كلية في الدول العربية المشاركة في الاستبيان. بالإضافة إلى ذلك، تقوم معظم البنوك المركزية بتحديث مصادر البيانات بصفة كلية، في حين يقوم البعض الآخر بتحديث هذه البيانات جزئياً.

[22] IIP: International Investment Position

[23] في المغرب من مهام مكتب الصرف، اقتراح تدابير في مجال التجارة الخارجية وإعداد ونشر إحصاءات المبادلات الخارجية.

يقوم ما نسبته 56.2 في المائة من البنوك المركزية بتجميع البيانات باعتماد تقنيات إحصائية للتعامل مع تنوع مصادر البيانات بصفة كلية في الدول العربية، في حين أن هذا التجميع يعتمد جزئياً في البنوك المركزية الأخرى. كما تقوم 87.5 في المائة من البنوك باعتماد تقنيات صحيحة في الإجراءات الإحصائية الأُخرى، وتحديداً تصحيح وتحليل البيانات، بشكل كلي. وفي ما يتعلق بتقييم وضبط البيانات الوسيطة والمخرجات الإحصائية، يتم التحقق بشكل كلي في أسباب الفروق الإحصائية وفي عدم دقة المخرجات من قِبل 81,2 بالمائة من البنوك المركزية العربية.

وفي مجال استخدام المستفيدين للبيانات، تعمل 68.7 في المائة من البنوك المركزية على إصدار إحصاءات القطاع الخارجي بصفة كلية وفق جدولاً زمنياً معلناً. ومن جانب آخر، يتم نشر البيانات بنفس الوقت لجميع المستفيدين من قِبل 87.5 في المائة من المؤسسات. كما تقوم 68.7 في المائة من البنوك المركزية بنشر دليل البيانات بصفة كلية في الدول العربية.

### ج. ملاحظات حول الإحصاءات النقدية وإحصاءات القطاع الخارجي

بيَّنت نتائج الاستبيان أن البنوك المركزية العربية بذلت جهوداً كبيرةً في تطبيق المنهجيات والمعايير الدولية في مجال الإحصاءات النقدية والمدفوعات الخارجية، وتبيَّن أيضاً أن الإجابات الواردة متطابقة في معظم مواصفات البيانات الإحصائية. ويُلخِّص الملحق رقم (4)، أهم مميزات إحصاءات القطاع الخارجي حسب الدول العربية المشاركة في الاستبيان.

## خامساً: الاستنتاجات والتوصيات

بيَّن الاستبيان، الذي شَمَل الأجهزة الإحصائية الوطنية ووزارات المالية والبنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية المسؤولة عن إعداد الإحصاءات الاقتصادية والمالية، أن الوضع الإحصائي في هذه

المؤسسات تتفاوت فيه مستويات الاحتياجات للموارد وتحديث البيئة القانونية المُنظِّمة للعمل وتطبيق أحدث المنهجيات والمعايير الدولية.

في مجال البيئة القانونية والمؤسسية، قام 68.8 في المائة من البنوك المركزية و55.6 في المائة من وزارات المالية و41.7 في المائة من الأجهزة الإحصائية بتحديث التشريعات المُنظِّمة لعملها. ويتوفر لدى غالبية البنوك المركزية كافة الموارد اللازمة لأداء عملها مقارنة بالثلثين لوزارات المالية. غير أن أكثر من نصف الأجهزة الإحصائية أشار إلى عدم كفاية الموارد المالية والبشرية، في الوقت الذي بيّن معظمها كفاية التجهيزات والبرمجيات التقنية. وأكدَّت أكثرية المؤسسات المشاركة في الاستبيان أن لديها علاقات جيدة مع الجهات الإحصائية المحلية والمنظمات الدولية، في حين أشار البعض منها إلى ضعف علاقاته مع مؤسسات القطاع الخاص ذات الصلة. كما بيّن معظم البنوك المركزية ووزارات المالية بأن لديها برامج تدريبية سنوية، في الوقت الذي اقتصر ذلك على حوالي نصف الأجهزة الإحصائية.

وفيما يخص عملية التنسيق بين المؤسسات الإحصائية فقد تبيَّن أن هناك نقصاً في مجال التعاون لتطوير المنهجيات والأساليب الإحصائية، ربما لأن المؤسسات المالية تُفضِّل التنسيق المباشر مع باقي منتجي الإحصاءات بدلاً من اللجان الوطنية للتنسيق التي تُفضّلها الأجهزة الإحصائية. يقتضي العمل الإحصائي الجيد مزيداً من التنسيق بين المؤسسات المنتجة للإحصاءات عبْرَ عدّة أساليب، بالإضافة إلى استغلال ما توفِّره التقنيات الجديدة لفتح قنوات التواصل بين هذه المؤسسات.

فيما يتعلق بمنهجية إعداد الحسابات القومية، فقد تبيَّن أن ستة أجهزة إحصائية فقط، من أصل اثنا عشر جهازاً إحصائياً شارك في الاستبيان، تقوم بتطبيق نظام الحسابات القومية SNA1993 بشكل كلي، في حين تقوم سبعة أجهزة إحصائية بتطبيق نظام الحسابات القومية SNA2008 جزئياً. ويعزى ذلك بصفة أساسية إلى ضعف الموارد البشرية والمالية، بالإضافة إلى قلة البنية الإدارية المكلفة بإعداد

الحسابات القومية في بعض الدول. وفيما يخص بقية الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية التي تُعدها الأجهزة الإحصائية، تبيَّن أن نصف الأجهزة تقوم بإجراء المسوحات الكبرى لتعداد السكان والمساكن ويقوم الثلث بإنجاز تعداد المنشئات الاقتصادية. ويُلاحظ أن بعض الأجهزة الإحصائية تحتاج إلى تحديث البحوث الأُخرى، وإعداد البعض منها بصفة دورية خلال كل فصل، خاصة بحوث القوى العاملة ومستوى الإنتاج والأسعار. وقد تبيَّن أن هناك ضعفاً في تحديث البيانات وأساليب النشر، حيث أن حوالي ثلث الأجهزة الإحصائية فقط تُشارك في النظام الخاص لنشر البيانات SDDS لصندوق النقد الدولي، بالرغم من اعتمادها معايير دولية في إنجاز المسوحات الإحصائية.

وعلى صعيد **إحصاءات المالية العامة**، تَبيَن أن وزارات المالية العربية لا تعتمد بصفة كلية دليل إحصاءات مالية الحكومة GFSM، باستثناء وزارة المالية في تونس التي تعتمد كلياً دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 1986، وتعتمد وزارة مالية الإمارات كلياً دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001. ويعتمد معايير هذا الدليل حوالي 78 في المائة من وزارات المالية العربية المشاركة في الاستبيان جزئياً. والجدير بالذكر، أن نتائج الاستبيان بيَنت بعض القصور في مواصفات إحصاءات مالية الحكومة، حيث أن حوالي نصف وزارات المالية تعتمد جزئياً على تقنيات إحصائية في تجميع البيانات وبتطبيق معايير دولية في مناهج توحيد وتصفية البيانات ونشرها لجميع المستفيدين. كما أن ثلث وزارات المالية فقط توفِّر دليل لجمع الإحصاءات بصفة كلية.

ومن جهة أخرى، فقد شهدت **الإحصاءات النقدية وإحصاءات ميزان المدفوعات** تطوراً هاماً بالتزامن مع تقوية دور البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية وتحديث أساليب عملها في نهج السياسات النقدية والمالية في معظم الدول العربية. ويقوم حوالي 68.8 في المائة من البنوك المركزية العربية باعتماد دليل الإحصاءات النقدية والمالية ودليل التجميع MFSM لعام 2000 بشكل كلي، في حين أن 43.8 في المائة يطبق كلياً دليل الإحصاءات النقدية والمالية ودليل التجميع لعام 2008. وفيما يخص

مصادر البيانات، تعتمد الإحصاءات النقدية والمالية على مصادر جيدة سواءً في نشاط البنوك المركزية أو مؤسسات الإيداع الأُخرى. أما المؤسسات المالية الأُخرى، فاعتُبرت مصادر بياناتها جيدة بنسبة 37.5 في المائة من البنوك المركزية. وفي مجال نشر البيانات، تُصدِر معظم البنوك المركزية العربية الإحصاءات وفق جدولاً زمنياً معلناً وتقوم بتنويع أساليب النشر، غير أن البعض منها لا يقوم بإعداد ونشر دليل البيانات.

يُعتبر إعداد إحصاءات التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي من مهام البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية، ويتم تطبيق معايير الطبعة الخامسة لميزان المدفوعات BP5 في إعداد ونشر إحصاءات القطاع الخارجي في الدول العربية باستثناء العراق الذي يعتمد كلياً الطبعة السادسة، إلى جانب السعودية والكويت ولبنان والمغرب. وتعمل بعض الدول العربية، منها تونس والجزائر ومصر وقطر، على إنجاز شروط الانتقال إلى معايير الطبعة السادسة.

وفيما يتعلق بمواصفات هذه الاحصاءات، تعتمد 75 في المائة من البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية كلياً على أسعار السوق لتقييم التدفقات والأرصدة. ويتم القيد على أساس الاستحقاق بشكل كلي في الأردن والبحرين والجزائر وفلسطين وقطر ولبنان وليبيا، في حين يتم تطبيقه جزئياً في باقي البنوك المركزية المشاركة في الاستبيان. أما فيما يخص مناهج توحيد وتصفية البيانات، تقوم معظم البنوك المركزية باعتماد معايير دولية بصفة كلية.

وفي مجال عملية إعداد **الوضع الاستثماري الدولي IIP**، تقوم البنوك المركزية بإنجازه كلياً في الدول العربية المشاركة في الاستبيان، باستثناء دولة فلسطين حيث يتم التعاون بين مؤسسة النقد وجهاز الاحصاء في إعداد هذه الوثيقة. ويقوم المركز الوطني للإحصاء بالإمارات بإعداد الوضع الاستثماري الدولي بصفة كلية، كما هو الحال في المغرب حيث يتم إنجازه كلياً من قبل مكتب الصرف.

وفيما يتعلق بدقة وموثوقية البيانات، تقوم معظم البنوك المركزية العربية بجمع البيانات من مصادر موثوقة وبمنهجية تأخذ بعين الاعتبار خصوصية الدولة. وتعتبر أكثرية المؤسسات أن مصدر البيانات يوضح التعاريف والمجال والتصنيف القطاعي ووقت القيد بصفة كلية في الدول العربية المشاركة في الاستبيان. بالإضافة إلى ذلك، تقوم معظم البنوك المركزية بتحديث مصادر البيانات بصفة كلية.

وحول اعتماد تقنيات إحصائية، تبيّن أن 56.2 في المائة من البنوك المركزية تقوم بتجميع البيانات باعتماد تقنيات إحصائية للتعامل مع تنوع مصادر البيانات بصفة كلية. كما يتم اعتماد تقنيات مناسبة في باقي الاجراءات الإحصائية، مثل تصحيح وتحليل البيانات.

وبخصوص تقييم وضبط البيانات الوسيطة والمخرجات الإحصائية، يتم التحقق كلياً في أسباب الفروق الإحصائية وفي عدم دقة المخرجات في أغلب البنوك المركزية العربية. وفي مجال استخدام المستفيدين للبيانات، تعمل البنوك المركزية على إصدار إحصاءات القطاع الخارجي وفق جدولاً زمنياً معلناً في معظم الدول العربية.

وبناءً على ما تقدّم، يتضح أن هناك تبايناً في وضع الإحصاءات العربية، حيث أن بعض الدول عملت على تحديث وتطوير العمل الإحصائي في كل من الأجهزة الإحصائية والبنوك المركزية ووزارات المالية وتقدمت على غيرها وتمكنت من اعتماد معايير ومنهجيات دولية في إعداد الإحصاءات ونشرها.

وبالمقابل، قامت معظم الدول الأُخرى التي شاركت في الاستبيان بتعزيز وتقوية دور البنوك المركزية ووزارات المالية في مجال الإحصاءات، ولكن بمجهود أقل في تطوير الأجهزة الإحصائية التي يجب أن تحظى باهتمام كبير نظراً لدورها في إنتاج المؤشرات التي تُبيِّن الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلد.

لقد أتاح هذا الاستبيان المجال للتعرُّف على مكامن القوة والضعف في العمل الإحصائي في الجهات المصدرة للبيانات الاقتصادية والمالية في الدول العربية. أبرزت نتائج الاستبيان وجود احتياجات للمشورة الفنية في مجالات مُحدّدة من قِبل مؤسسات إحصائية معينة في هذه الدول، التي من الممكن أن تعمل مبادرة الإحصاءات العربية "عربستات"، من خلال التعاون مع مؤسسات عربية وإقليمية ودولية، على دراسة سُبُل توفيرها طبقاً للإمكانيات المتاحة وحسب الأولويات والأُسس التي سيتم وضعها لهذا الغرض. ويُبيِّن الجدول التالي ملخصاً لهذه الاحتياجات:

| المؤسسات | الاحتياجات | المدى الزمني |
|---|---|---|
| الأجهزة الإحصائية* | إعداد مصفوفات الحسابات القومية باستخدام برمجية ERETES | القصير |
| | الحسابات القومية الفصلية | |
| | تقنيات اعتماد مستجدات نظام الحسابات القومية لعام 2008 | المتوسط |
| | الارقام القياسية، خاصة للتجارة الخارجية (الخدمات)، الإحصاءات السكانية والديموغرافية | |
| | الحسابات القومية الفرعية للسياحة والبيئة والصحة | |
| | التقنيات الإحصائية المعتمدة في المسوحات | |
| وزارات المالية | منهجية اعتماد دليل الاحصاءات المالية لعام 2001 | القصير |
| | اعتماد تقنيات إحصائية في تجميع البيانات | القصير |
| | اعتماد دليل لجمع البيانات وتقنيات حديثة لنشر | |
| البنوك المركزية | تقنيات اعتماد دليل الإحصاءات النقدية والمالية لعام 2008 | المتوسط |
| | اعتماد الطبعة السادسة لميزان المدفوعات | |
| | إعداد دليل نشر البيانات | القصير |

* بالإضافة إلى احتياجات التدريب التي وردت في الجدول رقم (2)، الصفحة 15.

# الملاحق

## ملحق (1): أهم مواصفات الإحصاءات الصادرة عن الأجهزة الإحصائية *

| المعيار/الدولة | الإمارات | تونس | الجزائر | السعودية | السودان | عُمان | فلسطين | قطر | ليبيا | مصر | المغرب | موريتانيا | نسبة الاعتماد (%) | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | | | | | | | كليا | جزئيا |
| منظومة الحسابات القومية 1993 | 2 | 3 | 3 | 2 | 1 | 2 | 3 | 2 | 3 | 2 | 3 | 3 | 50 | 41.6 |
| منظومة الحسابات القومية 2008 | 2 | 2 | 1 | 2 | 1 | 1 | 2 | 2 | 1 | 2 | 2 | 1 | 0 | 58.3 |
| الموارد المالية | 1 | 1 | 3 | 3 | 1 | 3 | 1 | 3 | 1 | 3 | 3 | 1 | 50 | 0 |
| الموارد البشرية | 1 | 1 | 3 | 3 | 3 | 1 | 1 | 3 | 1 | 3 | 3 | 1 | 50 | 0 |
| دخول النظام الخاص لنشر البيانات** | 1 | 3 | 1 | 1 | 1 | 1 | 3 | 1 | 1 | 3 | 3 | 1 | 33.3 | 0 |
| اعتماد معايير دولية في المسوحات | 3 | 2 | 3 | 3 | - | 3 | 3 | 3 | 3 | 3 | 3 | 3 | 91.7 | 8.3 |

* الأجهزة الإحصائية للدول العربية المشاركة في الاستبيان.

** النظام الخاص الصادر عن صندوق النقد الدولي SDDS.

تم إعطاء الإجابات كما يلي: (3) الاعتماد كلياً و(2) جزئياً و(1) لا يعتمد أو لا تكفي بالنسبة للموارد.

## ملحق (2) : أهم مواصفات إحصاءات المالية العامة*

| المعيار/الدولة | الأردن | الإمارات | تونس | السعودية | السودان | قطر | الكويت | المغرب | اليمن | نسبة الاعتماد في الدول العربية | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | | | | كليا | جزئيا |
| دليل إحصاءات مالية الحكومة 1986 | 2 | 1 | 3 | 1 | 1 | 2 | 1 | 2 | 1 | 11.1 | 33.3 |
| دليل إحصاءات مالية الحكومة 2001 | 2 | 3 | 2 | 2 | 2 | 1 | 2 | 2 | 2 | 11.1 | 77.8 |
| أسعار السوق لتقييم التدفقات والارصدة | 2 | 2 | 2 | 2 | 1 | 3 | 1 | 1 | 3 | 22.2 | 44.4 |
| يتم القيد على أساس الاستحقاق | 1 | 2 | 2 | 1 | 2 | 2 | 1 | 2 | 2 | 0 | 66.7 |
| اعتماد تقنيات إحصائية | 2 | 3 | 2 | 2 | 2 | 3 | 3 | 3 | 2 | 44.4 | 55.6 |
| نشر البيانات في نفس الوقت لجميع المستفيدين | 3 | 2 | 3 | 2 | 2 | 3 | 3 | 3 | 2 | 55.6 | 44.4 |

* تم إعطاء الأوزان التالية للإجابات: (3) الاعتماد كلياً و(2) جزئياً و(1) لا يعتمد.

## ملحق (3): أهم مواصفات الإحصاءات النقدية في الدول العربية*

| المعيار/الدولة | الأردن | الإمارات | البحرين | تونس | الجزائر | السعودية | العراق | عمان | فلسطين | قطر | الكويت | لبنان | ليبيا | مصر | المغرب | اليمن | نسبة الاعتماد | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | | | | | | | | | | | كليا | جزئيا |
| دليل الإحصاءات النقدية 2000 | 2 | 3 | 3 | 1 | 3 | | 2 | 3 | 3 | 3 | 3 | 3 | 3 | 3 | 3 | 2 | 68.8 | 18.7 |
| دليل الإحصاءات النقدية 2008 | 1 | 2 | 3 | 1 | 2 | 3 | 1 | 2 | 3 | 1 | 3 | 3 | 3 | 1 | 3 | 1 | 43.8 | 18.7 |
| إصدار ميزانيات مجمعة ** | 3 | 3 | 3 | 3 | 3 | 1 | 3 | 1 | 3 | 3 | 3 | 3 | 1 | 1 | 3 | 1 | 68.7 | 0 |
| جودة مصادر البيانات** | 2 | 3 | 3 | 1 | 3 | 1 | 2 | 2 | 2 | 3 | 2 | 3 | 2 | | 3 | 1 | 37.5 | 37.5 |
| نشر البيانات *** | 3 | 3 | 3 | 3 | 1 | 3 | 1 | 3 | 3 | 3 | 1 | 3 | 3 | 3 | 3 | 3 | 81.2 | 0 |
| فروع المؤسسات المالية الأخرى | | 1 | 3 | 3 | 3 | 1 | 3 | 3 | 1 | 3 | 3 | | 1 | | 3 | | 50 | 0 |

* تم إعطاء الأوزان التالية للإجابات: (3) الاعتماد كلياً و(2) جزئياً و(1) لا يعتمد من قِبل البنك المركزي أو ضعيف.

** في المؤسسات المالية الأُخرى، غير مؤسسات الإيداع.

*** نشر البيانات وفق جدولاً زمنياً معلناً.

## ملحق (4) : أهم مواصفات إحصاءات القطاع الخارجي في الدول العربية

| المعيار/الدولة | الأردن | الإمارات | البحرين | تونس | الجزائر | السعودية | العراق | عمان | فلسطين | قطر | الكويت | لبنان | ليبيا | مصر | المغرب | اليمن | نسبة الاعتماد | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | | | | | | | | | | | كليا | جزئيا |
| الطبعة الخامسة لميزان المدفوعات | 3 | 2 | 2 | 3 | 3 | | 1 | 3 | 3 | 3 | 3 | | 3 | 3 | | 3 | 62.5 | 12.5 |
| الطبعة السادسة لميزان المدفوعات | 1 | 1 | 1 | 1 | 2 | 3 | 3 | 2 | 1 | 2 | 3 | 3 | 2 | 1 | 3 | 1 | 31.2 | 25 |
| أسعار السوق لتقيم التدفقات والارصدة | 2 | 3 | 3 | 3 | 3 | 2 | 2 | 3 | 3 | 3 | 3 | 3 | 2 | 3 | 3 | 3 | 75 | 25 |
| يتم القيد على أساس الاستحقاق | 3 | 2 | 3 | 2 | 3 | 2 | 2 | 2 | 3 | 3 | 2 | 3 | 3 | 2 | 2 | 2 | 43.7 | 56.2 |
| الوضع الاستثماري الدولي | 3 | 3 * | 3 | 3 | 3 | 3 | 3 | 3 | 3 | 2 | 3 | 3 | 3 | 3 | 3** | 3 | 93.7 | 12.5 |
| مصادر البيانات موثوقة | 3 | 3 | 2 | 2 | 3 | 3 | 2 | 3 | 3 | 3 | 3 | 3 | 3 | 3 | 3 | 3 | 81.2 | 18.7 |
| اعتماد تقنيات إحصائية | 3 | 2 | 2 | 2 | 3 | 2 | 2 | 3 | 3 | 3 | 3 | 3 | 2 | 3 | 3 | 2 | 56.2 | 43.7 |
| نشر البيانات وفق جدول زمني معلن | 3 | 2 | 3 | 3 | 1 | 3 | 1 | 3 | 3 | 3 | 1 | 2 | 3 | 3 | 3 | 3 | 68.7 | 12.5 |

تم إعطاء الأوزان التالية للإجابات: (3) يعني الاعتماد كلياً و(2) جزئياً و(1) لا يُعتمد من قبل البنك المركزي.

* إعداد الوضع الاستثماري الدولي في الامارات من قِبل المركز الوطني للإحصاء.

** إعداد الوضع الاستثماري الدولي في المغرب من قِبل مكتب الصرف.